

# لجنة حقوق المرأة في البلدان الأورو-متوسطية

لشبونة (البرتغال): 11 و12 ماي 2015

## توصيات

مُقدّم باسم لجنة حقوق المرأة في البلدان الأورو-متوسطية

## حول موضوع: "المرأة والإعلام"

## إنّ لجنة حقوق المرأة بالجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط:

1. تجدد تأكيدها أنّ مبدأ المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية يعزز الديمقراطية ودولة القانون ويضمن احترام كرامة الإنسان، وبالتالي فإنّ اللجنة تدعو إلى تعبئة مختلف الفاعلين السياسيين والإعلاميين والاجتماعيين والاقتصاديين للانخراط أكثر في دعم وتعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام ومناهضة كلّ أشكال التمييز والعنف ضدّ المرأة؛
2. تأسف أن صورة المرأة في وسائل الإعلام تركز على دورها التقليدي كزوجة وأمّ وربة بيت وترسخ صورة نمطية للمرأة من خلال إهمال مكانتها الاجتماعية بصفقتها شريكا كامل الحقوق، لا سيما في مثل هذه الظروف الصعبة التي لا تزال تعاني فيها النساء من التهميش وتزايد العنف القائم على النوع الاجتماعي. و عليه يجب إطلاق مبادرات توعوية على المستوى الجهوي، الوطني، و الدولي لبناء صورة جديدة حول المرأة يتم فيها تثمين الدور الحقيقي الذي تلعبه النساء في المجتمع؛
3. تلاحظ أنّ صورة المرأة أصبحت تُستخدم كسلعة إعلامية لغايات تجارية كالترويج لمساحيق التنظيف ومستحضرات التجميل وأكبر الماركات العالمية من عطورات وملابس وسيارات فاخرة وغيرها. ولهذا السبب، تعبّر عن رفضها الشديد لهذه الممارسات وكلّ ممارسة تهدف إلى استعمال الصور المثيرة للمرأة لغايات ربحية؛
4. تلقت الانتباه إلى أنّ الخطاب الإعلامي حول المرأة في المنطقة الأورو-متوسطية مُنحاز ومتأثر بالتوجّهات السياسية والدينية المحافظة، وغالبا ما يُضعف دور المرأة في المجتمع. وتؤكد اللجنة أنّه ثمة حاجة أكثر من أي وقت مضى لوجود خطاب إعلامي تقدمي يتحدّى الصور النمطية للمرأة، وينقل صورة موضوعية ومتوازنة عنها. تلاحظ أنّ النظام التربوي يلعب دورا مفتاحا في توصيل أليات المعرفة المناسبة الموجهة للقضاء على إنعدام المساواة بين الجنسين؛

5. تذكر أن الإعلام يمثل سلطة وله دور هام ومؤثر في الرأي العام، ومن هذا المنطلق يجب على الإعلاميين والإعلاميات النهوض بمسؤولياتهم/ن من أجل تحسين نظرة المجتمع للمرأة عبر إبراز أدوارها في مواقع الإنتاج والمشاركة الاجتماعية والسياسية والثقافية والإبداعية وإيصال أصواتها، والإبلاغ عن أوضاعها في مناطق النزاعات وضمان حقوقها في فترات الحرب والاحتلال الأجنبي والصراعات الدموية؛

6. تدعو إلى ضرورة النهوض بوضعية النساء الإعلاميات وإشراكهن في صنع القرار انطلاقاً من مقاييس شفافة تعتمد على الكفاءة المهنية وتكافؤ الفرص؛ وتقدم إحداث جائزة "الإعلام الصديق للمرأة" تمنحها لجنة حقوق المرأة كل ثلاث سنوات لأحسن شخصية أو برنامج أو مؤسسة إعلامية وتواصلية تدافع عن المرأة وتصحح صورتها في المجتمع، مع التفكير في مصادر تمويل هذه الجائزة وضبط معايير إسنادها؛

7. تشدد على أهمية دور المرأة في التصدي لمحاولات فرض الثقافة الذكورية، وتعتبر أن تغيير صورتها في وسائل الإعلام يتوقف بالدرجة الأولى على كفايتها الدؤوب فكرياً وممارسة من أجل ترسيخ مبادئ الحرية والمساواة، وتذكر أنه من الواجب ضمان حق النساء في حرية التعبير والدفاع عن قضاياهن ومعالجتها بموضوعية ومهنية؛

8. تدعو إلى تكثيف التعاون والتواصل بين منظمات المجتمع المدني والجمعيات النسائية من جهة ووسائل الإعلام من جهة أخرى قصد المساهمة في زيادة الوعي بقضية المرأة، وذلك من خلال القيام بحملات تحسيسية ودعوية لحشد التعبئة المجتمعية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتغيير التشريعات المكرسة لهذا التمييز. هذه الحملات يجب أن تركز على تغيير الصورة المكونة عن الفتيات في الفضاء العمومي و الذي يحد من تقدير المجتمع و يشجع على العنف ضدهن. تشجب بكل قوة ممارسات جرائم الشرف، التعذيب، الإغتصاب، الرجم، و الإنتهاكات العمومية، تؤكد على ضرورة استعمال وسائل الإعلام لمحاربة العنف ضد النساء في الدول الأورو- المتوسطية؛

9. تثمن تجربة الهيئات الإعلامية الوسيطة في عدد من الدول الأعضاء في الجمعية وتساند فكرة إحداث "مجموعة هيئات الوساطة أورو- متوسطة للإعلام" على غرار "مجموعة الهيئات الأوروبية لوسائل الإعلام السمعية والبصرية"، تتكون من المهنيين والخبراء في

مجال المساواة بين الجنسين قصد توثيق الانتهاكات ضدّ المرأة ورصد وإدانة العنف المسلط عليها. وتدعو اللجنة هذه الهيئات إلى متابعة صورة المرأة في وسائل الإعلام للتعرفّ على كلّ ضرر تتعرض له، ورفع تقارير في هذا الشأن إلى الجهات المعنية؛

10. تحت الحكومات في البلدان الأورو-متوسطية على بلورة استراتيجيات وطنية إعلامية وتواصلية تعتمد مقارنة النوع الاجتماعي، وعلى تشجيع البحوث حول المساواة بين الجنسين في المنتجات الإعلامية، وتؤكد كذلك على إيلاء أهمية أكبر لدور التربية والتعليم في تعزيز ثقافة حقوق المرأة، وتدريب النساء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتوصي اللجنة بإصدار تشريعات رادعة فيما يتعلق بالاستغلال المهين للمرأة في وسائل الإعلام دون المساس بمبدأ حرية الصحافة والإعلام؛ دعوة الدول الأورو-المتوسطية إلى اعتماد إطار تشريعي لخلق توازن إيجابي بخصوص مشاركة النساء و الرجال في مراكز المسؤولية في مجال الإعلام، خصوصا التسيير، البرمجة و هيئات الوساطة؛

11. تدعو إلى مزيد تكثيف ورشات العمل التدريبية للصحفيين بشأن قضايا حقوق المرأة في المنطقة الأورو-متوسطية من أجل نشر الوعي لديهم بشأن هذه الحقوق وتعريفهم بالمواثيق الدولية المتعلقة بها. وتشدد اللجنة على أهمية تكثيف تبادل التجارب والخبرات بين الصحفيين من بلدان شمال وجنوب المتوسط، من أجل الاستفادة من الممارسات الجيدة وبالتالي تسريع التغييرات نحو صورة أكثر موضوعية وواقعية عن المرأة في وسائل الإعلام وتثمين دورها في المجتمع.

\*\*\*